بجاجا، قتل نايف بربوز طعناً بالسكين في ١٩٨٢/٩/١ (النهار، ١٩٨٢/٩/٢)؛ وفي ١٩٨٢/١١/٨، شنت مجموعة مسلحة من خمسة عناصر هجوماً على مكتب «الرابطة» في عصيرة الشمالية أسفر عن مقتل رئيس رابطة ظمة، وجرح أربعة أعضاء من الرابطة (السفير، ١٩٨٢/١١/٩).

لقد شكل تصعيد النضال بهذه الأشكال، الرد الملائم على الدور الخطير والمتزايد الذي تقوم به «الروابط»، والذي يعترض مسيرة النضال الوطني في الداخل، حيث جاء مترافقاً مع عملية عزل رؤساء البلديات المؤيدين لمنظمة التحرير الفلسطينية، والتي اعتبرتها الحكومة الاسرائيلية إجراء ضرورياً كي يتاح للذين يريدون ذلك التفاوض مع إسرائيل» (مؤتمر صحفي لميلسون في القدس في ١٩٨٢/٣/٢٦، النهار، ١٩٨٢/٣/٢٧).

أقالة المجالس البلدية

لقد تبلورت الحرب ضد أنصار منظمة التحرير الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ إعلان «مشروع الحكم الذاتي»، أي مع تولي مناحم بيغن رئاسة الوزارة للمرة الأولى عام ١٩٧٧. غير أنها شهدت انعطافاً خطيراً في الأشهر الأخيرة، إذ تركزت على تجريد رؤساء البلديات، المنتخبين منذ عام ١٩٧٦ على قاعدة برنامج وطني مؤيد علناً للمنظمة، من كافة صلاحياتهم ومسؤولياتهم. فخلال السنوات الماضية تركزت المحاولات الهادفة إلى سلب رؤساء البلديات مكانتهم الوطنية النضالية عبر أسلوبين تمثل الأول بمحاكمتهم كما حدث في حزيران (يونيو) ١٩٧٨، حين حكم على رئيس بلدية بيت جالا، بشارة داوود، بالسجن لمدة عامين، منها ستة أشهر فعلية بسبب ترؤسه لمظاهرة، رفع خلالها العلم الفلسطيني. وفي (اكتوبر) تشرين الأول ١٩٧٩، قُدّم كل من رئيس بلدية رام الله والخليل، كريم خلف وفهد القواسمة، إلى المحكمة بسبب التشاجر مع الشرطة أثناء مظاهرة جرت قبل عام من ذلك؛ وفي (مارس) آذار ١٩٧٩، احتجز رئيس المجلس البلدي لمدينة حلحول في مقر الحاكم العسكري بسبب دعوته للتظاهر. وفي أيلول (سبتمبر) ١٩٨٠ اعتقل رئيس بلدية قلقيلية، أمين النصر، لقيام البلدية بنشر كتاب يدين الاحتلال. وأما الأسلوب الثاني متمثل بعمليات الابعاد، ففي (مايو) أيار ١٩٨٠ أبعدت سلطات الاحتلال كلاً من رئيس بلدية حلحول، محمد ملحم، ورئيس بلدية الخليل، فهد القواسمة، بسبب قيام سكان المدينتين بالرد على هجمات المستوطنين المسلحة؛ وكانت الجماهير قد أفشلت عام ١٩٧٩ محاولة طرد رئيس بلدية نابلس بسبب الانتفاضة التي شهدتها الأراضي المحتلة طيلة شهر كامل، من ١١/٨ ــ ١٢/٨/ ١٩٧٩. هذا بالإضافة إلى محاولات الاغتيال التي تعرض لها في (يونيو) حزيران ١٩٨٠ كل من رؤساء بلديات نابلس ورام الله والبيرة. ذلك كله، إلى جانب التضييق المستمر على البلديات والتدخل في شؤونها الخاصة، وفرض الاقامات الاجبارية من حين لآخر على بعض رؤسائها. أما الآن فانه يجرى تنفيذ خطة شاملة تعتمد على إقالة كل رئيس بلدية أو كافة أعضاء أي مجلس بلدي يعارض سياسة «الإدارة المدنية»، واستبدالهم بمدنيين فلسطينيين متعاونين مع الاحتلال، وإن تعذر ذلك، فبضباط إسرائيليين. وبما أن الموقف المشترك للمجالس البلدية والقروية هو رفض التعامل مع ممثلي «الإدارة المدنية» في قضائهم، فذلك يعني أن الإقالات التي اتخذت قرارات بشأنها حتى أواخر شهر (نوفمبر) تشرين الثاني ١٩٨٢، لن تكون الأخيرة. وهي تشمل بلديات المدن والقرى التسعة التالية:

١ ــ البيرة: أقيل المجلس البلدي في ٣/١٨، وتم تعيين ضابط إسرائيلي مكان ابراهيم الطويل.

٢ ــ رام الله: أقيل رئيس البلدية، كريم خلف، في ٣/٢٥، وتم تعيين ضابط إسرائيلي مكانه.

٣ ــ عنبتا: أقيل رئيس البلدية وحيد الحمد الله في نهاية شهر (ابريل) نيسان ١٩٨٢.

٤ ــ نابلس: حل المجلس البلدي في ٦/١٥، وذلك بعد أن كان بسام الشكعة قد أقيل من منصبه في ٣/٢٥، حيث تم تعيين ضابط اسرائيلي من الإدارة المدنية مكانه.

٥ ــ دورا: حل المجلس البلدي في ٦/١٥، وتم تعيين مجلس جديد برئاسة عبد الفتاح دودين.

٦ ــ جنين: حل المجلس البلدي في ٧/٦، وكان يترأسه أحمد شوقي موسى، وتضمنت الإقالة